دور المجتمع المدني في صناعة التحول الاجتماعي في المجتمع الليبي

أ . الطاهر العربي ســركز – قسم علم الاجتماع – كلية التربية الزاوية – جامعة الزاوية.

The Role of Civil Society in Shaping Social Transformation in Libyan Society

Al-Taher Al-Arabi Sarkaz

Abstract:

This study aimed to explore the role of civil society in fostering social transformation by analyzing the contribution of civil society organizations (CSOs) in supporting transformation within the Libyan society, particularly in the transitional and post-conflict context. It also sought to assess the extent to which these organizations are aware of their societal mission and to examine the nature of the programs and activities they implement to achieve social change. Furthermore, the study addressed the structural, political, and social factors that hinder the effectiveness of civil society in achieving genuine and sustainable social transformation in Libya. Additionally, it aimed to investigate the extent to which CSOs contribute to promoting the values of citizenship, social justice, and equality among different societal groups. The study adopted the descriptive method due to its relevance to the research objectives and analytical requirements.

The study reached the following findings:

-Civil society organizations in Libya play a pivotal role in supporting social transformation by promoting community participation, national reconciliation, and the empowerment of vulnerable groups in the transitional and post-conflict context.

-Libyan CSOs demonstrate growing awareness of the importance of their social mission and implement diverse programs and activities focusing on awareness-raising, empowerment, and peacebuilding to foster social change.

-The effectiveness of civil society in Libya is hindered by structural factors such as weak institutional frameworks, political factors such as instability and division, and social factors such as a lack of public trust and the prevalence of narrow loyalties, all of which limit its ability to drive genuine and sustainable social transformation.

-CSOs contribute effectively to promoting the values of citizenship, social justice, and equality among different social groups through awareness

programs, empowerment initiatives, and advocacy for human rights and public participation.

Keywords:
Role – Civil Society – Social Transformation.

الملخـــــــــص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور المجتمع المدني في صناعة التحول الاجتماعي، من خلال تحليل الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في دعم التحول داخل المجتمع الليبي، خصوصًا في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع، كما سعت إلى التعرف على مدى وعي هذه المنظمات بأهمية رسالتها المجتمعية، وطبيعة البرامج والأنشطة التي تنفذها لتحقيق التغيير الاجتماعي المنشود، وتناولت الدراسة أيضًا العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في إحداث تحول اجتماعي حقيقي ومستدام في ليبيا إضافة إلى ذلك، هدفت إلى الوقوف على مدى إسهام منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين مختلف الفئات المجتمعية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لأهدافها وتحليل أبعادها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تُسهم منظمات المجتمع المدني في ليبيا بدور محوري في دعم التحول الاجتماعي من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية والمصالحة الوطنية وتمكين الفئات الهشة في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع.
- تتمتع منظمات المجتمع المدني في ليبيا بوعي متزايد بأهمية رسالتها المجتمعية، وتنفذ برامج وأنشطة متنوعة تركز على التوعية، التمكين، وبناء السلام لتحقيق التغيير الاجتماعي.
- إن فاعلية المجتمع المدني في ليبيا تعيقها عوامل بنيوية كضعف البنية المؤسسية، وعوامل سياسية كغياب الاستقرار والانقسام، إلى جانب عوامل اجتماعية كضعف الثقة المجتمعية وانتشار الولاءات الضيقة، مما يحد من قدرته على إحداث تحول اجتماعي حقيقي ومستدام.
- تسهم منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال في تعزيز قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة من خلال برامج التوعية، وتمكين الفئات المهمشة، والدعوة إلى حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: دور - المجتمع المدني – صناعة التحول الاجتماعي.

المقدمة:

يشكل مفهوم المجتمع المدني أحد أبرز المفاهيم المركزية في النقاشات المعاصرة المتعلقة بعملية التغيير الاجتماعي وبناء الدولة الحديثة، حيث لا يمكن الحديث عن أي تحول مجتمعي حقيقي دون استحضار دور المجتمع المدني كقوة فاعلة ومؤثرة في التوازن بين الدولة والمجتمع، وفي تعزيز مسارات التنمية والديمقراطية لقد برز المجتمع المدني كمفهوم وممارسة في سياقات متعددة، بعضها مرتبط بالتحولات الديمقراطية في الدول الغربية، والبعض الآخر نتج عن نضال المجتمعات في بلدان الجنوب العالمي من أجل الحقوق، والحريات، وتحقيق العدالة الاجتماعية ويتجاوز المجتمع المدني كونه مجرد فضاء تجميعي للأنشطة التطوعية أو الجمعيات غير الحكومية، ليشكل منظومة معقدة من المؤسسات والفاعلين والتنظيمات الاجتماعية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة والسوق، لكنها في الوقت نفسه تتفاعل معهما وتؤثر فيهما ويضم المجتمع المدني مؤسسات متعددة مثل النقابات، الجمعيات الخيرية والثقافية، المنظمات الحقوقية، المبادرات الأهلية، والمنتديات الفكرية، التي تتبنى في مجملها وظائف متنوعة تتراوح بين تقديم الخدمات، والمناصرة، والتوعية، والمساءلة.

لقد أثبتت التجارب العالمية أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في عمليات التحول الاجتماعي، سواء من خلال تعزيز قيم المواطنة الفاعلة، أو عبر الضغط على صانعي القرار باتجاه إصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية، أو حتى من خلال بناء شبكات تضامن مجتمعي قادرة على التصدي لمظاهر التفكك أو الهشاشة الاجتماعية، كما أن قوة المجتمع المدني تكمن في قدرته على تمثيل الفئات المهمشة، وتعبئة الرأي العام، وإعادة تشكيل الوعي الجمعي، بما يخدم أهداف التغيير والتحول نحو الأفضل وفي السياق العربي، تتفاوت أدوار المجتمع المدني من بلد إلى آخر باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية، ففي حين شهدت بعض الدول نشوء مجتمع مدني نشط ساهم في تأطير مطالب التغيير، ما زال في دول أخرى يواجه تحديات عديدة تتعلق بالقوانين المقيدة، وضعف المشاركة، والارتهان للتمويل الخارجي أو الانقسامات السياسية، أما في السياق الليبي تحديدًا فقد برزت أهمية المجتمع المدني بعد عام 2011، حين أصبح أحد الفواعل الجديدة في المشهد العام، يسعى إلى بناء السلم المجتمعي، وتمكين الشباب، وتعزيز ثقافة الحوار، رغم ما يواجهه من صعوبات تتعلق بالاستقرار الأمني والسياسي من هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين المجتمع

المدني وصناعة التحول الاجتماعي ليس فقط من زاوية التوصيف، وإنما من خلال تحليل الأدوار الفعلية، واستكشاف التحديات البنيوية والوظيفية التي تواجه هذا الفاعل المجتمعي، ومدى قدرته على التأثير في ديناميات التغيير داخل المجتمع فالفهم العميق لهذه العلاقة يسهم في تطوير سياسات فاعلة تدعم بناء مجتمع مدني قوي، شريك في عملية التنمية، وضامن للتحول السلمي والديمقراطي.

أولا-مشكلة الدراسة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة وتحولات اجتماعية عميقة لم تقتصر على التغيرات السياسية والاقتصادية فحسب بل شملت كذلك النسق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات وفي خضم هذه التحولات برز المجتمع المدني بوصفه فاعلًا محوريًا في دعم التغيير، وإدارة الصراعات الاجتماعية، وإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع فقد أصبح يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني باعتبارها إحدى ركائز الديمقراطية الحديثة، وأداة ضرورية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المجتمعية، فضلاً عن دورها في الرقابة على أداء السلطات، وتوجيه السياسات العامة لخدمة قضايا المواطنين وعلى المستوى العربي، وخصوصًا بعد ما عُرف بثورات "الربيع العربي"، احتلّ المجتمع المدني موقعًا متقدمًا في الخطاب السياسي والاجتماعي باعتباره قوة ناعمة قادرة على إحداث توازن في مراكز النفوذ داخل المجتمع والدولة، وعلى المساهمة في التحولات الاجتماعية والثقافية ، إلا أن هذه الأدوار النظرية لم تتحقق فعليًا بالشكل المأمول في كثير من المجتمعات العربية، بسبب التحديات المرتبطة بالبنية السياسية السلطوية وغياب البيئة القانونية والتنظيمية المواتية، فضلًا عن المشكلات البنيوية الداخلية التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة، والتمويل، والاستقلالية، والكفاءة المؤسسية وفي الحالة الليبية تحديدًا، يتّسم السياق المجتمعي بخصوصية شديدة، فقد مثّلت مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011 منعطفًا تاريخيًا فارقًا على مستوى البنية السياسية والاجتماعية للدولة إذ تفككت مؤسسات الدولة المركزية، وبرزت الحاجة إلى فواعل مجتمعية جديدة قادرة على تنظيم العلاقات الاجتماعية، وملء الفراغ الناتج عن هشاشة السلطة الرسمية وقد تزايدت أعداد منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ خلال تلك المرحلة، وتعددت مجالاتها بين الإغاثة، وحقوق الإنسان، والتنمية، والتمكين السياسي والاجتماعي، مما شكّل ظاهرة تستحق التوقف والتحليل غير أن هذا الانتشار الكمي لم يكن دائمًا مصحوبًا بجودة نوعية في الأداء، فقد أظهرت معظم هذه المنظمات ضعفًا مؤسسيًا في

البناء، وتداخلًا بين المهام، وغيابًا للتنسيق، وضعفًا في التأثير الفعلي على صناعة القرار أو في توجيه التغير الاجتماعي المنشود، كما أن حالة السيولة السياسية والفراغ الدستوري والأمني في البلاد أضعفت قدرة المجتمع المدني على أداء دوره بكفاءة واستقلالية من ناحية أخرى، فإن مفهوم "التحول الاجتماعي" في المجتمع الليبي لا يزال ضبابيًا ويحتاج إلى إعادة تفكيك وفهم ضمن بيئة مجتمعية تتسم بالتعدد الثقافي والقبلي، والتحولات القيمية، والنزاعات المسلحة، وضعف مؤسسات التنشئة.

ثانيا-تساؤلات الدراسة:

1- ما الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم التحول الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، خاصة في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع؟

2- ما مدى وعي منظمات المجتمع المدني بأهمية رسالتها المجتمعية، وما طبيعة البرامج والأنشطة التي تنفذها لتحقيق التغيير الاجتماعي؟

3- ما العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في إحداث تحول اجتماعي حقيقي ومستدام في ليبيا؟

4- إلى أي مدى تسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1- التعرف على الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم التحول الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، خاصة في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع.

2- التعرف على مدى وعي منظمات المجتمع المدني بأهمية رسالتها المجتمعية، وما طبيعة البرامج والأنشطة التي تنفذها لتحقيق التغيير الاجتماعي.

3- التعرف على العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في إحداث تحول اجتماعي حقيقي ومستدام في ليبيا.

4- التعرف على مدى إسهام منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة.

رابعا-مفاهيم الدراسة:

يُعدّ مفهوما المجتمع المدني وصناعة التحول الاجتماعي من المفاهيم المحورية في دراسات التنمية والتغيير المجتمعي فالمجتمع المدني يشمل مجموعة المؤسسات والتنظيمات والروابط الاجتماعية المستقلة عن سلطة الدولة والتي تسهم في تمثيل

مصالح الأفراد وتعزيز قيم المشاركة والمساءلة والعدالة الاجتماعية أما صناعة التحول الاجتماعي فهي عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، استنادًا إلى وعي مجتمعي متزايد ومشاركة فعالة من مختلف الفاعلين ويشكّل المجتمع المدني أداة فاعلة في هذه الصناعة من خلال الضغط والتوعية والمشاركة في صنع القرار، مما يجعله ركيزة أساسية في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارًا.

1-**المجتمع المدني**: هو مجموعة من التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي تنشأ بصورة طوعية خارج نطاق الدولة والسوق، مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية، والنوادي الثقافية والحركات الاجتماعية والتي تهدف إلى تنظيم مصالح الأفراد والدفاع عن حقوقهم وتعزيز قيم المشاركة والديمقراطية والمساءلة ويُعدّ المجتمع المدني وسيطًا مهمًا بين الفرد والدولة، إذ يتيح مساحة للتعبير الحر والمبادرة الذاتية والمشاركة في الشأن العام دون خضوع مباشر للسلطة السياسية أو المصالح الاقتصادية [1].

2-**صناعة التحول الاجتماعي**: تُشير إلى العملية المنهجية التي تستهدف إحداث تغييرات جذرية أو تدريجية في البنية الاجتماعية، السياسية، أو الاقتصادية داخل المجتمع، وذلك من خلال تفعيل دور الأفراد والمؤسسات المجتمعية في دعم قيم المشاركة، العدالة، والمواطنة الفاعلة وتقوم هذه الصناعة على التخطيط الواعي والتفاعل بين قوى المجتمع المختلفة (كالمجتمع المدني، النخب، الحركات الاجتماعية)، بهدف تجاوز أنماط الجمود والتهميش، والوصول إلى واقع أكثر توازنًا واستجابة لحاجات المجتمع وتطلعاته وهي لا تقتصر على التغيير العفوي، بل تُبنى عبر مبادرات مدروسة تسهم في تطوير الوعي الجماعي وتحديث الهياكل المؤسسية والعلائقية في المجتمع[2].

ولتحقيق أهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية للمحاور الرئيسية الآتية:

أولا- الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم التحول الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، خاصة في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا متزايد الأهمية في تعزيز التحول الاجتماعي في ليبيا خاصة في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع الذي تمر به البلاد منذ عام 2011 ففي الوقت الذي شهدت فيه الدولة الليبية انهيارًا تدريجيًا لمؤسساتها المركزية وظهور تحديات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، برز المجتمع المدني

كفاعل بديل ومكمّل للدولة في ملء بعض الفراغات التنموية والاجتماعية، والمساهمة في تهيئة بيئة تشاركية قائمة على المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية[3].

وقد أسهم هذا الدور في بناء وعي جديد لدى المواطن الليبي وفي إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، على أسس جديدة أكثر انفتاحًا ومرونة من النمط السلطوي الذي طبع العقود السابقة لقد ظهرت منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد عام 2011 بشكل كثيف وسريع خاصة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة، نتيجة الانفتاح الذي تبع سقوط النظام السابق وتراجع القيود السياسية هذا الظهور لم يكن عشوائيًا فحسب، بل جاء استجابة لحاجة ملحة لوجود كيانات غير حكومية قادرة على التعبير عن الفئات المهمشة، وتعزيز قيم المشاركة والتدخل في القضايا الإنسانية والإغاثية، وملامسة المشكلات المجتمعية المتراكمة ومع غياب دور الدولة في كثير من المناطق، اضطلعت هذه المنظمات بأدوار مركزية في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين، وتنظيم حملات التوعية، ورعاية ضحايا العنف، فضلًا عن تنظيم مبادرات المصالحة الاجتماعية وفض النزاعات المحلية، مما جعلها شريكًا غير رسمي في إدارة المرحلة الانتقالية [4].

وفي ظل الواقع الليبي المتشابك والمعقّد لم يكن من السهل على منظمات المجتمع المدني أن تؤدي أدوارها بكفاءة، إذ واجهت تحديات كبيرة تمثلت في غياب الإطار القانوني المنظم وضعف التمويل، وقصور الكفاءات، فضلًا عن الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة التي فرضت واقعًا أمنيًا هشًا ومع ذلك استطاعت كثير من المنظمات المدنية أن تؤسس لنموذج عمل فاعل يستند إلى روح المبادرة والمواطنة، حيث ساهمت في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح، وبناء جسور الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة، لا سيما في المناطق التي شهدت انقسامات حادة على أساس جهوي أو قبلي هذا الدور التصالحي أكسب هذه المنظمات شرعية مجتمعية، وجعلها وسيطًا مقبولًا في كثير من المبادرات المحلية الرامية إلى إعادة اللحمة المجتمعية وتعزيز التماسك الاجتماعي[5].

أما على المستوى الثقافي فقد كانت منظمات المجتمع المدني أداة مهمة في إعادة تشكيل الوعي الجمعي الليبي تجاه قضايا الحقوق والحريات، وتمكين المرأة، وحماية الطفولة، والدعوة إلى إصلاح التعليم، ومحاربة خطاب الكراهية والتطرف وقد استخدمت في ذلك أدوات متنوعة شملت الحملات الإعلامية، وتنظيم الورش التدريبية، وإنتاج المواد التوعوية، وإقامة المنتديات العامة مما أسهم في خلق فضاء

مدني جديد يعزز من قيمة الانتماء للمجتمع، ويعيد الاعتبار لصوت المواطن كفاعل في الشأن العام كما ساعدت هذه المبادرات في إدخال مفاهيم جديدة إلى الخطاب الاجتماعي الليبي، مثل المواطنة، والمساواة، والتعددية، والمساءلة، وهي مفاهيم كانت مغيبة في العقود الماضية أو لا تحظى بقبول شعبي واسع(6).

كما لا يمكن إغفال الدور التنموي الذي تلعبه هذه المنظمات في ظل غياب فاعلية الدولة إذ تقوم العديد منها بتنفيذ مشاريع محلية صغيرة تهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية، ودعم ريادة الأعمال الشبابية، وتعزيز التعليم غير الرسمي، وتنمية المهارات المهنية، كما تساهم في تدريب الأفراد والمؤسسات على مفاهيم الحوكمة، ومراقبة الأداء العام، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية، وهو ما يسهم في تهيئة بيئة مجتمعية أكثر استعدادًا للتحول الديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات هذا الدور التنموي يتقاطع مع الدور الرقابي والتوعوي الذي تمارسه هذه المنظمات، حيث تسعى إلى تعزيز مبدأ المحاسبة الاجتماعية، وتوثيق الانتهاكات، ومناصرة حقوق الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وفي ظل تزايد الحاجة إلى العدالة الانتقالية في ليبيا، تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا جوهريًا في توثيق الانتهاكات، والدفاع عن ضحايا العنف والانقسام السياسي، والمشاركة في بلورة سرديات بديلة للماضي تساعد في تجاوز روايات الصراع والتخوين المتبادل وقد بادرت بعض هذه المنظمات إلى إطلاق مبادرات للحوار بين الأطراف المتنازعة، وتنظيم لقاءات مجتمعية تركز على سرد قصص الضحايا، وتمكين المجتمعات المحلية من التعبير عن مطالبها بطريقة سلمية ومنظمة هذا المسار يُعدّ من أهم روافد التحول الاجتماعي، لأنه يزرع بذور المصالحة والتسامح، ويحدّ من خطر عودة العنف نتيجة غياب المعالجة المجتمعية الشاملة للانقسامات المتراكمة ومن المهم الإشارة إلى أن فاعلية المجتمع المدني في دعم التحول الاجتماعي لا تنفصل عن البيئة السياسية والقانونية التي يعمل فيها فغياب إطار قانوني متماسك ينظم عمل هذه المنظمات، ويضمن استقلاليتها، ويُيسر لها الحصول على التمويل بشفافية، يُعدّ من أبرز العقبات التي تحدّ من أثرها الإيجابي، كما أن انعدام التنسيق بين المنظمات، وغياب استراتيجية وطنية شاملة للتنمية والتحول، يؤدي إلى تشتيت الجهود، وتكرار المبادرات، بل وربما إلى تحول بعض المنظمات إلى أدوات لخدمة مصالح سياسية أو خارجية لذلك فإن ترسيخ دور المجتمع المدني كفاعل حقيقي في التحول الاجتماعي يتطلب إصلاحًا

شاملًا في المنظومة التشريعية، وبناء شراكات دائمة مع مؤسسات الدولة، وتفعيل الرقابة المجتمعية من دون المساس بحرية التنظيم والمبادرة[7].

مما سبق يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني في ليبيا تمثل اليوم أحد المحاور الأساسية للتحول الاجتماعي، ليس فقط لكونها تعبّر عن نبض المجتمع، وإنما لأنها تشكل مسارًا عمليًا لتجاوز آثار الصراع، وبناء مجتمع أكثر تماسكًا وعدالة ومع أن الطريق ما يزال طويلًا إلا أن تراكم الخبرات، وتوسع قاعدة المشاركة المجتمعية، والوعي المتزايد بأهمية العمل المدني، يجعل من هذه المنظمات عنصرًا واعدًا في إعادة تشكيل ليبيا الجديدة، على أسس مدنية، تعددية، وتنموية شاملة.

ثانيا- مدى وعي منظمات المجتمع المدني بأهمية رسالتها المجتمعية، وما طبيعة البرامج والأنشطة التي تنفذها لتحقيق التغيير الاجتماعي:

تُعد منظمات المجتمع المدني أحد الأعمدة الرئيسة في بناء المجتمعات الحديثة، نظراً لدورها المحوري في التفاعل مع قضايا الشأن العام، والتعبير عن تطلعات الفئات الاجتماعية المختلفة، والمساهمة في ترسيخ القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وفي السياق الليبي الذي تميّز خلال العقد الأخير بالتحولات السياسية والصراعات المتكررة والهشاشة المؤسسية، أضحى حضور هذه المنظمات أكثر إلحاحاً باعتبارها أحد الفواعل الاجتماعية التي تسعى إلى تخفيف آثار الأزمة، والمشاركة في قيادة عمليات التغيير المجتمعي ويطرح هذا الواقع تساؤلاً أساسياً حول مدى وعي هذه المنظمات بأهمية رسالتها المجتمعية، وطبيعة البرامج التي تعتمدها من أجل إحداث أثر فعلي ومستدام في بنية المجتمع الليبي[8].

يمكن القول إن درجة وعي منظمات المجتمع المدني في ليبيا برسالتها المجتمعية قد شهدت تطوراً تدريجياً خلال السنوات الماضية، فقد كانت في بداياتها بعد سنة 2011 تتركز حول تقديم المساعدات الطارئة والإغاثية والاستجابة السريعة للاحتياجات الإنسانية الناتجة عن النزاعات المسلحة وحالات النزوح، دون أن يكون لديها بالضرورة رؤية واضحة أو رسالة استراتيجية طويلة الأمد غير أن تكرار الأزمات وتعقيد المشهد السياسي والاجتماعي دفع العديد من هذه المنظمات إلى إعادة النظر في أدوارها وتوسيع نطاق اهتماماتها لتشمل قضايا أعمق وأكثر تأثيراً، مثل المصالحة المجتمعية، تمكين المرأة، تعزيز التعليم، نشر ثقافة الحقوق، وحماية الفئات الهشة وقد ساعد هذا التحول في تشكيل وعي متقدم لدى بعض هذه المنظمات بأهمية الرسالة التي تحملها، وبدورها الحيوي في صناعة التغيير الاجتماعي، ليس فقط كمزود للخدمات،

بل كفاعل مؤثر في إعادة تشكيل الثقافة المدنية، وكمراقب لأداء المؤسسات، وشريك في صناعة السياسات العامة[9]. إن هذا الوعي تجسّد في تبني بعض المنظمات رسائل واضحة تتعلق ببناء السلام المجتمعي، وترسيخ مفهوم المواطنة، ومناهضة كافة أشكال العنف والتمييز، والسعي نحو تنمية مستدامة تضع الإنسان في قلب العملية التنموية، كما أن إدراكها المتزايد لتأثير العمل المدني في دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي دفعها إلى تطوير آليات التواصل المجتمعي، وتفعيل مبادئ الشفافية، وتوسيع قنوات المشاركة المجتمعية، بما يضمن استمرارية الحضور الاجتماعي وتأثيره غير أن هذا الوعي لا يزال متفاوتًا بين المنظمات، إذ تتسم بعض الكيانات المدنية بالارتجال وغياب التخطيط وافتقارها إلى الخبرة المؤسسية اللازمة لترجمة رسالتها إلى برامج عملية، بينما تتميز منظمات أخرى ببنية مؤسسية أكثر نضجًا، وخطط استراتيجية واضحة، وشراكات فعالة محليًا ودوليًا[10].

وفيما يتعلق بطبيعة البرامج والأنشطة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني لتحقيق التغيير الاجتماعي، فإنها تتنوع تبعاً لطبيعة المنظمة واهتماماتها، وقدرتها على الاستجابة للواقع الاجتماعي الليبي فقد ركزت كثير من المنظمات على برامج بناء السلام والمصالحة المجتمعية من خلال تنظيم جلسات حوار مجتمعي وملتقيات شبابية تهدف إلى رأب الصدع بين المكونات الاجتماعية، وتخفيف التوترات الناتجة عن النزاعات المسلحة والانقسامات الجهوية والسياسية كما أولت اهتماماً كبيراً لبرامج التوعية، خاصة ما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان، الديمقراطية، المشاركة السياسية، حقوق المرأة، وقيم التسامح والتنوع، حيث تم تنظيم ورش عمل، حملات إعلامية، ومبادرات ثقافية تهدف إلى نشر الوعي بهذه القيم وترسيخها في الوعي الجمعي، خصوصاً بين فئة الشباب وفي السياق ذاته سعت منظمات أخرى إلى تنفيذ برامج تمكين اقتصادي واجتماعي تستهدف الفئات الضعيفة، كالأرامل، والنازحين، وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال توفير التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، وتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية، بهدف تعزيز استقلالية هذه الفئات، ودمجها في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً[11]. و تبرز أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات النسوية في دعم قضايا التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، حيث نفذت عدداً من البرامج التي تستهدف رفع الوعي بالحقوق السياسية والقانونية، وتدريب النساء على القيادة والمشاركة المجتمعية، وهو ما أسهم في كسر بعض القيود التقليدية على دور المرأة، وتعزيز حضورها في الفضاء العام[12].

كما برزت برامج الحوكمة الرشيدة ومراقبة الأداء الحكومي كأحد الاتجاهات الحديثة في عمل منظمات المجتمع المدني، حيث عملت بعض المنظمات على تتبع الشفافية في تخصيص الموارد العامة، وتقييم الخدمات المقدمة للمواطنين، وتشجيع ممارسات المساءلة الاجتماعية هذه الأنشطة، رغم أنها لا تزال محدودة، تمثل خطوة مهمة نحو تحويل دور المجتمع المدني من مجرد مُنفّذ للبرامج إلى شريك في الرقابة وصناعة السياسات العامة وتساهم هذه الممارسات في ترسيخ ثقافة المشاركة الديمقراطية، وتعزيز المساءلة، وتحسين الأداء المؤسسي، مما ينعكس بشكل مباشر على بنية النظام الاجتماعي وقدرته على التماسك والاستجابة[13].

ومن جهة أخرى فإن منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالشأن الثقافي والتربوي تنفذ برامج تهدف إلى إصلاح المنظومة التعليمية، وتعزيز الثقافة المدنية، ومناهضة التطرف، من خلال إقامة الندوات الأدبية والمهرجانات الثقافية والأنشطة المدرسية، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والشباب المتأثرين بالنزاعات هذه البرامج لا تقل أهمية عن غيرها في مسار التغيير الاجتماعي، لأنها تعيد تشكيل القيم، وتفتح آفاقًا للتفكير النقدي، وتحفز طاقات الإبداع والمشاركة، بما يخلق بيئة حاضنة للسلم الأهلي والتنمية البشرية [14].

إن نجاح هذه البرامج مرهون بمدى قدرة المنظمات على التقييم المستمر لأدائها، وقياس الأثر الاجتماعي لأنشطتها، وإدماج الفئات المستهدفة في تصميم البرامج وتنفيذها، وتطوير قدراتها المؤسسية والتخطيطية، كما أن التنسيق بين المنظمات، وتبادل الخبرات، وبناء شبكات مجتمعية فاعلة، يمثل شرطاً ضرورياً لضمان التكامل وتفادي التكرار والتشتت في الجهود لذلك، فإن تعزيز الوعي بالرسالة المجتمعية لا يقتصر على صياغة شعارات، بل يتطلب التزامًا عمليًا بالتحسين المستمر، والشفافية، والتفاعل مع أولويات المجتمع وتطلعاته[15].

مما سبق يمكن التأكيد أن منظمات المجتمع المدني في ليبيا تمتلك طاقات واعدة وقدرات متزايدة على التأثير في التغيير الاجتماعي، خاصة في ظل إدراكها المتنامي لأهمية رسالتها المجتمعية، وتعدد البرامج التي تنفذها في مجالات بناء السلام، والتمكين، والتثقيف، والتنمية غير أن استدامة هذا الدور مرهونة بتوفر بيئة تشريعية حاضنة، ودعم مؤسسي حقيقي، وإرادة جماعية للنهوض بالمجتمع على أسس العدالة والحرية والمشاركة وإذا ما توافرت هذه الشروط، فإن المجتمع المدني سيكون بلا شك أحد الركائز الأساسية في إعادة بناء ليبيا الحديثة.

ثالثا- العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في إحداث تحول اجتماعي حقيقي ومستدام في ليبيا:

في ظل السياقات الانتقالية وما بعد الصراع التي تمر بها ليبيا، تُطرح تساؤلات جوهرية حول دور المجتمع المدني في تحقيق التحول الاجتماعي الحقيقي والمستدام، إلا أن هذا الدور يواجه العديد من التحديات البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تحد من فاعليته وتقلص من تأثيره في صياغة التغيير إن المجتمع المدني، بوصفه حيزًا وسطيًا بين الدولة والمجتمع، يفترض أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز القيم الديمقراطية، والمشاركة الفعالة، والمساءلة، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لكن هذا الدور يظل هشًا وغير مكتمل في ظل وجود معوقات متعددة الجوانب تتداخل فيها الهياكل الاقتصادية، وأشكال الهيمنة السياسية، والانقسامات الاجتماعية العميقة(16).

ففي الجانب البنيوي يعاني المجتمع المدني في ليبيا من غياب بنية مؤسسية مستقرة، إذ إن معظم منظماته تنشأ في بيئات غير مستقرة وتفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والهيكل التنظيمي المتماسك كثير من الجمعيات والمنظمات الأهلية تتشكل كردود فعل لأزمات معينة دون أن تمتلك قدرات ذاتية على الاستمرار والتوسع، كما أن الموارد المالية التي تعتمد عليها هذه المنظمات غالبًا ما تكون خارجية ما يضعف من استقلاليتها ويجعلها رهينة لأجندات المانحين إضافة إلى ذلك فإن الافتقار إلى الكفاءات الإدارية والبشرية داخل هذه المنظمات يضعف من أدائها ويؤدي إلى فشلها في التحول إلى قوى ضغط حقيقية قادرة على إحداث تغيير على مستوى السياسات العامة أو على مستوى الوعي الجمعي، فغياب التدريب والتأهيل المؤسسي يجعل العديد من المبادرات المدنية حبيسة النوايا الطيبة دون ترجمتها إلى نتائج ملموسة على الأرض (17).

أما من الناحية السياسية فإن الإطار العام الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني في ليبيا يتسم بالهشاشة والانقسام والتجاذب بين مراكز قوى متعددة، ما يؤثر مباشرة في حرية العمل المدني وقدرته على التحرك المستقل فالصراع السياسي المستمر، وتعدد الحكومات، وغياب الدولة المركزية، كلها عوامل تؤدي إلى تسييس العمل المدني أو إخضاعه لإرادة الأطراف المتنازعة، مما يقوض حياديته ويفقده مصداقيته أمام الرأي العام، كما أن بعض القوى السياسية تلجأ إلى استغلال منظمات المجتمع المدني كأدوات ناعمة لتلميع صورتها أو تنفيذ أجنداتها تحت غطاء العمل المجتمعي، وهو ما يحرف هذه المنظمات عن أهدافها التنموية ويجعلها جزءًا من حالة الاستقطاب هذا

الواقع يخلق مناخًا من عدم الثقة بين الفاعلين المدنيين والمجتمع، ويحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على لعب دور الوسيط المحايد في التفاوض أو المصالحة المجتمعية يضاف إلى ذلك أن ضعف التشريعات الناظمة للعمل المدني وغياب الأطر القانونية الحامية له تفتح المجال أمام التدخلات الأمنية أو الإدارية التي تفرغ العمل المدني من محتواه، وتجعل الاستمرارية والتخطيط الاستراتيجي تحديًا كبيرًا أمام كل منظمة مدنية ترغب في التأثير الفعلي[18].

اجتماعيًا يواجه المجتمع المدني صعوبات متجذرة في البنية الثقافية والتركيبة المجتمعية الليبية، إذ لا تزال ثقافة المشاركة المدنية محدودة وسط قطاعات واسعة من السكان، الذين لا يرون في منظمات المجتمع المدني أدوات حقيقية للتغيير، بل يعتبرونها امتدادًا للنخبة أو مشاريع مشبوهة، خاصة في ظل انتشار الخطاب التشكيكي من قبل بعض الجهات الإعلامية والسياسية كما أن البنى التقليدية المتمثلة في القبيلة والعائلة لا تزال تشكل مرجعيات اجتماعية قوية تتجاوز أحيانًا سلطة الدولة والمجتمع المدني، الأمر الذي يقلل من تأثير الخطاب المدني في القواعد الاجتماعية العريضة، ويجعل من محاولات التغيير الثقافي والاجتماعي عملية شاقة وبطيئة بالإضافة إلى ذلك، فإن تدهور الأوضاع المعيشية وتفشي الفقر والبطالة يجعل الفرد منشغلًا بتأمين احتياجاته الأساسية أكثر من انخراطه في الفعل المدني، وهو ما يخلق فجوة بين المجتمع المدني والمجتمع المحلي من جهة، وبين الطموحات التنموية والواقع المعاش من جهة أخرى هذه الفجوة تتسع في ظل غياب حملات التوعية المدنية والتربية المجتمعية التي من شأنها ترسيخ ثقافة العمل التطوعي والانخراط الفاعل في الشأن العام[19].

مما ســـبق إن فهم هذه التحديات المتشابكة يتطلب التفكير في مقاربات جديدة لتعزيز دور المجتمع المدني تبدأ بإعادة بناء الثقة المجتمعية، وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي الناظم له وتوفير الموارد المستدامة، وبناء تحالفات مجتمعية عابرة للهويات الضيقة، كما يتطلب الأمر تجاوز النظرة النخبوية إلى المجتمع المدني، والعمل على ربطه بقضايا المواطن اليومية، وتعزيز مساهمته في مسارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والتنمية المحلية فقط من خلال معالجة هذه العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تعيق فعاليته، يمكن للمجتمع المدني أن يتحول من فاعل هامشي إلى شريك حقيقي في صناعة التحول الاجتماعي المنشود في ليبيا.

رابعا- مدى إسهام منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة:

يُعدّ المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، فهو يمثل الفضاء الذي تتفاعل فيه المكونات الاجتماعية خارج نطاق الدولة والسوق، بما يعزز من فرص المشاركة المدنية، ويعمق الوعي بالقيم الديمقراطية، ويكرس لممارسات تقوم على احترام التنوع والاختلاف في السياق الليبي تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني في ظل ما تشهده البلاد من تحولات سياسية واجتماعية معقدة، حيث تسعى هذه المنظمات إلى لعب دور محوري في إعادة بناء العقد الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، لا سيما في بيئة مجتمعية مثقلة بالانقسامات والاختلالات البنيوية التي أفرزها الصراع وتتمثل مساهمة منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار من خلال جملة من الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والدولة من جهة، وبين مكونات المجتمع من جهة أخرى، على أسس جديدة تراعي الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والمساواة في الفرص فالمواطنة ليست مجرد صفة قانونية، بل هي منظومة من القيم والحقوق والواجبات التي تُمارس وتُجسد داخل المجتمع، ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في غرس هذه القيم وتعزيزها في الوعي الجمعي، من خلال التثقيف المدني، وحملات التوعية، والدعوة إلى الإصلاحات القانونية والسياسية التي تضمن المساواة أمام القانون، وتحمي حقوق الأقليات، وتكفل العدالة في توزيع الموارد والخدمات[20].

لقد ساهمت العديد من المنظمات الليبية بعد سنة 2011 في نشر مفاهيم المواطنة الحقة القائمة على الانتماء إلى الوطن وليس إلى الجماعة أو القبيلة أو الجهة، من خلال تنظيم ورش العمل والندوات والدورات التوعوية التي تستهدف فئات متنوعة من المجتمع، وبخاصة الشباب والنساء، كما سعت إلى تقديم نماذج بديلة للممارسة المدنية، تؤسس لفكرة أن لكل فرد في المجتمع الحق في أن يُسمع صوته، ويشارك في اتخاذ القرار، ويُعامل على قدم المساواة دون تمييز على أساس العرق أو الجهة أو الجنس أو الخلفية الثقافية هذه الجهود، وإن كانت محدودة في ظل التحديات الهيكلية والسياسية، إلا أنها تمثل خطوة نحو بناء ثقافة جديدة تتجاوز الانقسامات القديمة وتضع المواطنة في قلب المشروع المجتمعي الجديد غير أن تعزيز هذه القيم يظل مرهونًا بقدرة منظمات المجتمع المدني على الاستمرار والتوسع والتأثير، وهو ما

يتطلب بيئة سياسية وقانونية داعمة، ومناخًا من الحريات، وإرادة جماعية تؤمن بأهمية بناء دولة القانون والمؤسسات [21].

من ناحية العدالة الاجتماعية تُسهم منظمات المجتمع المدني بدور جوهري في كشف مظاهر التفاوت واللامساواة في توزيع الثروة والخدمات والفرص، وتعمل على الضغط باتجاه صياغة سياسات أكثر إنصافًا للفئات المهمشة والمحرومة في ليبيا، تتجلى أهمية هذا الدور في ظل ما يشهده المجتمع من تفاوتات حادة بين المدن والمناطق، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، نتيجة غياب التخطيط المتوازن واستحواذ بعض الفئات على الموارد والسلطة وقد بادرت منظمات عدة إلى إطلاق تقارير ميدانية، وتنظيم حملات مناصرة، بهدف تسليط الضوء على هذه التفاوتات والدعوة إلى معالجتها من خلال سياسات عادلة تضمن التوزيع العادل للثروة الوطنية، وتحقيق الإنصاف في الخدمات الصحية والتعليمية وفرص التشغيل، كما تعمل هذه المنظمات على رصد الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيقها، وتقديمها للجهات المعنية من أجل المساءلة والتصحيح هذا الدور الرقابي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني يعزز من فرص العدالة ويكرس لفكرة أن لكل فرد الحق في الاستفادة من مقدرات الدولة، وأن التنمية لا ينبغي أن تكون حكرًا على مناطق أو مجموعات بعينها علاوة على ذلك فإن البرامج التنموية التي تنفذها بعض المنظمات في المناطق الريفية أو المهمشة، كتوفير التدريب المهني، والدعم النفسي، والمبادرات المجتمعية التشاركية، تساهم في تمكين المجتمعات محليًا وتعزيز الشعور بالإنصاف والاندماج في النسيج الوطني العام[22].

أما فيما يتعلق بالمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة، فقد أدركت منظمات المجتمع المدني أهمية هذا المحور بوصفه حجر الزاوية في بناء مجتمع متوازن ومتعدد يحتفي بالتنوع ويحتضنه بدلًا من أن يقمعه أو يتجاهله فقد ركزت العديد من المبادرات المدنية على التوعية بقضايا النوع الاجتماعي، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، والدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الشباب، وحماية الأقليات الثقافية واللغوية، في محاولة لتجاوز التهميش التاريخي الذي عانت منه هذه الفئات وتمثل هذه الجهود جزءًا من رؤية أوسع تهدف إلى تأسيس مجتمع يقوم على مبادئ الشراكة والتكافؤ والكرامة الإنسانية. إن التحدي الأكبر الذي يواجه هذه الجهود هو البنية الاجتماعية التقليدية التي تكرّس بعض أشكال التمييز، سواء ضد المرأة أو الأقليات أو الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وهي بنية تتطلب تغييرًا عميقًا لا يمكن أن يتم بين

عشية وضحاها، لكنه يبدأ من نشر الوعي، وتقديم نماذج ناجحة للمشاركة والتمكين، وتعديل الأطر القانونية بما يتماشى مع القيم الإنسانية العالمية [23].

مما سبق فإن إسهام منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة هو إسهام بالغ الأهمية، ولكنه يظل نسبيًا ومحكومًا بقدرتها على التكيف مع التحديات، وبالبيئة السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها. إن بناء مجتمع مدني قوي وفاعل يتطلب شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع، كما يتطلب إرادة سياسية تؤمن بالتغيير السلمي، وعدالة شاملة تضمن الحقوق للجميع دون تمييز وفي السياق الليبي فإن هذه الرؤية لا تزال في طور التشكل، لكنها تستند إلى جهود تراكمية تبذلها منظمات المجتمع المدني في ظروف صعبة، وتستحق أن تُدعم وتُعزز باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من مشروع بناء ليبيا الجديدة القائمة على المواطنة والعدالة والمساواة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة **أن** منظمات المجتمع المدني في ليبيا تؤدي دورًا مهمًا في دعم التحول الاجتماعي من خلال تعزيز ثقافة المشاركة ونشر الوعي المدني، والمساهمة في المصالحة الوطنية في ظل السياق الانتقالي وما بعد الصراع تعمل هذه المنظمات كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع وتساهم في تمكين الفئات المهمشة، كما تبادر بتنفيذ برامج تنموية وحملات توعية تهدف إلى إعادة بناء الثقة المجتمعية رغم التحديات تمثل جهودها خطوة نحو تحقيق الاستقرار وتعزيز القيم الديمقراطية.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن العديد من منظمات المجتمع المدني في ليبيا تُظهر وعيًا متزايدًا بأهمية رسالتها المجتمعية في تحقيق التغيير الاجتماعي يتجلى هذا الوعي من خلال تبنيها برامج تهدف إلى تمكين الشباب والمرأة، وتعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان، كما تنفذ حملات توعية وورش عمل، ومبادرات مجتمعية تستجيب لحاجات الواقع المحلي تسعى هذه الأنشطة إلى بناء الثقة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومواجهة آثار النزاعات ومع ذلك لا تزال بعض المنظمات بحاجة إلى تطوير رؤى استراتيجية وتوسيع نطاق تأثيرها.

3-بينت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في ليبيا تواجه تحديات بنيوية مثل ضعف الهيكلة، وقلة الموارد، وغياب التدريب، ما يحد من قدرتها على التأثير سياسيًا، تعرقل الانقسامات والصراعات، وغياب التشريعات الداعمة، حرية عملها واستقلاليتها أما اجتماعيًا، فثقافة اللامبالاة، وسيطرة البُنى التقليدية، وضعف الوعي

المدني، تحد من تجاوب المجتمع مع أنشطتها هذه العوامل مجتمعة تقلل من فاعلية المجتمع المدني في إحداث تحول اجتماعي حقيقي يتطلب تجاوزها بيئة مستقرة، ودعمًا رسميًا، وشراكات فاعلة مع المجتمع.

4-أكدت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في ليبيا تُسهم بدور فاعل في تعزيز قيم المواطنة من خلال نشر الوعي بالحقوق والواجبات وتنمية الانتماء الوطني، كما تركز على العدالة الاجتماعية عبر الدفاع عن الفئات المهمشة والمطالبة بتوزيع عادل للموارد والخدمات تسعى كذلك إلى ترسيخ المساواة بين الفئات من خلال تمكين المرأة والشباب وذوي الإعاقة، ودعم التنوع الثقافي رغم محدودية الإمكانات، تشكل هذه الجهود خطوات مهمة نحو مجتمع أكثر شمولًا وإنصافًا إلا أن فاعليتها تبقى رهينة ببيئة مستقرة وتشريعات داعمة.

التوصيات:

1-ينبغي العمل على رفع مستوى الوعي لدى منظمات المجتمع المدني حول أهمية دورها في دعم التحول الاجتماعي من خلال التدريب وبناء القدرات ونشر ثقافة المشاركة الفعّالة.

2-يجب تمكين المجتمع المدني من المساهمة الحقيقية في صياغة السياسات العامة من خلال آليات تشاركية تعزز الشفافية وتضمن تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية.

3-ضرورة إصلاح التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها، وخلق بيئة آمنة تتيح لها العمل بحرية ومسؤولية.

4-ينبغي أن تضع منظمات المجتمع المدني العدالة الاجتماعية في صلب برامجها والعمل على تقليص الفجوات الطبقية والتمييز الاجتماعي من خلال أنشطة ميدانية هادفة.

5-تشجيع التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتحقيق التكامل في تنفيذ البرامج التنموية والإصلاحية داخل المجتمع.

6-الاستثمار في تدريب الشباب وتأهيلهم لقيادة المبادرات المدنية بما يسهم في بناء أجيال قادرة على إحداث تغيير مجتمعي حقيقي ومستدام.

7-من المهم أن تنفذ منظمات المجتمع المدني برامج توعوية تستهدف تغيير القيم والسلوكيات السلبية في المجتمع بما يعزز ثقافة المواطنة، والسلم الأهلي، والمشاركة الفاعلة.

الهوامـــــــــــــش:

1- عبد الله الخياط ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، ط (1) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م ، ص 63.
2- محمد جاسم الشرع ، .صناعة التحول الاجتماعي في المجتمعات العربية: رؤية نقدية تحليلية ، ط (1) ، عمّان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2022م، ص 112.
3- أحمد مدبش ، منظمات المجتمع المدني الليبي بين صنع السلام وتفعيل الدور الخارجي، دراسات المتوسط، 2024 م ، ص27.
4- محمد سالم ، واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا (2011–2015) مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، ع (6) ، 2021م ، ص 37.
5- إياد بالحاج ، تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة .نيسان 2021 م ، ص 98.
6- **رانيا** الصادق علي محرز ، دور منظمات المجتمع المدني في دعم العملية الانتخابية: ليبيا أنموذجًا ، مجلة الأصالة ، ع (4) ، مج(10) ، 2024م ، ص 47.
7- إبراهيم الأشتر ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، مجلة الأصالة، ع (2) ، مج (6) ، 2023م ، ص68.
8- سالم المعداني ، ارتفاع معدلات فشل منظمات المجتمع المدني في ليبيا: الأسباب والتحديات، طرابلس: منصة أثر، 2025م ، ص7.
9- آمال العبيدي ، المؤسسات غير الرسمية في ليبيا: المجتمع المدني نموذجاً .طرابلس: منصة أثر، 2021م ، ص 79.
10-مركز الموارد والمجلس الثقافي البريطاني، علاقة المجتمع المدني بعد الثورة بالحكومات المتعاقبة والأوساط الاجتماعية "تقرير" ، طرابلس/بنغازي: مركز الموارد ، 2023م، ص 25.
11- مؤسسة الحوار والمناظرة، ورشة العمل: الوضع القانوني لمنظمات المجتمع المدني مصراتة: مؤسسة الحوار والمناظرة ، 2023م ، ص 33.
12- الإسكوا – الأمم المتحدة ، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق . بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020م ، ص150.
13- فتحي عبدالسلام معتوق ، دور المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، 2022م ، ص155.
14- مركز مدافع لحقوق الإنسان، البرامج والأنشطة – ورش مناظرات وصياغة قانون الجمعيات، تونس/بنغازي: مركز مدافع، 2016م ، ص 41.
15- منظمة الأمان، حماية الفضاء المدني في ليبيا: تحديات وسبل تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، طرابلس: منظمة الأمان، 2024م ، ص15.
16- يوسف سالم عبدالعالي إمطير ، العوامل الداخلية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة دراسات العلوم السياسية، ع (1) ، مج (12)، 2021م ، 138.
17- صالح محمد عبد السلام ، تحديات قيام الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة الباحث،2022م ، ص 46.
18- علي بن موسى ، مقاربة بنيوية-تاريخية لأسباب فشل الدولة الليبية، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، طرابلس: المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2022م ص45.

19- الحارث الشيباني، تحديات المجتمع المدني في ليبيا وواقع التعايش معه، مجلة عين ليبيا، طرابلس: دار عين ليبيا للنشر ، ع (15) ، مج (2)، 2023م ، ص 52.
20- سامي عبد الرحمن النجار ، دور المجتمع المدني في تعزيز المواطنة الفعالة في ليبيا، ط (1) ، طرابلس: دار القلم للنشر، 2022م ، ص 78.
21- نجلاء محمد الزهراني ، المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية: تعزيز العدالة والمساواة في المجتمعات العربية، ط (2) ، عمّان: دار الفكر المعاصر، 2023م ، ص 130.
22- هدى صالح العلي ، مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء السلام الاجتماعي والمساواة في ليبيا، ط (1) ، بنغازي: دار الكتاب الليبي، 2021م ، ص 60.
23-محمود إبراهيم الحسيني ، المجتمع المدني بين التحديات والفرص: تعزيز العدالة الاجتماعية في ليبيا، ط (1) ، طرابلس: دار الثقافة الحديثة، 2024م ، ص 110.